زو سونغ

باحثة متخصصة في العلاقات الدولية – برنامج دراسات الدول النامية، جامعة تسينجهو – بكين

أمة الألف جزيرة:

أهداف وأركان "المحور البحري العالمي" في إندونيسيا

اقترح الرئيس الإندونيسي المنتخب جوكو ويدودو، الملقب بـ" جوكوي"، رؤية مستقبلية طموحة أطلق عليها اسم " المحور البحري العالمي"، وهي خطة طموح متعددة الأبعاد تجمع بين سياسات التنمية الاقتصادية، والاستراتيجية الدفاعية، والدبلوماسية الخارجية، تهدف لأن تكون إندونيسيا في مصاف الدول المتقدمة بحلول 2025.

تتألف إندونيسيا الملقبة بـ "أمة الألف جزيرة"، من حوالي 17 ألف جزيرة، وتشكل المياه الإقليمية حوالي 70% من إجمالي مساحتها، وتتمتع البلاد بثروات طبيعية كبيرة في سواحلها البحرية، ويبلغ إجمالي الدخل من الموارد البحرية المستغلة، بما في ذلك النفط والغاز والطاقة المتجددة والسياحة، حوالي 1.2 مليار دولار أميركي سنوياً، وهو ما يشكل حوالي 10% من الموارد الفعلية الكامنة بها[1].

وقد فرض الموقع الاستراتيجي لإندونيسيا وامتداد سواحلها البحرية فرصاً وتحديات على البلاد، فالإطلالة على مضيق ملقة، الذي يربط ما بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، يمنح إندونيسيا دوراً حيوياً في التجارة الدولية، لكنه من ناحية أخرى يفرض تحديات أمنية على عاتق قوات الدفاع البحري لتأمين الممر، وأيضاً على الموازنة الحكومية المحدودة، المخصصة لحماية المضيق، وذلك على الرغم من اشتراك كل من سنغافورة وماليزيا في تأمينه.

أولاً: البحر المنسي من الحكومات الإندونيسية المتعاقبة

على الرغم من الأهمية التاريخية التي يشكلها البحر لإندونيسيا، فضلاً عن كونه نقطة ارتكاز لحضارات الممالك القديمة مثل مملكة سري ويجايا وإمبراطورية ماجاباهيت، فإن هذه الحقيقة أغفلها زعماء إندونيسيا الذين وصلوا للحكم منذ تأسيسها كجمهورية في العام 1945، بحيث لم تحظ تنمية الثروة البحرية بنفس القدر من الاهتمام، فقد سعى الرئيس أحمد سوكارنو– أول رئيس لإندونيسيا بعد الاستقلال– أن يبني شرعية نظام حكمه على تقوية سلاح البحرية، لكنه لم يتمكن من ذلك.

أما الرئيس سوهارتو، ثاني رئيس لإندونيسيا بعد الاستقلال (1967 – 1998)، فقد سعى لبناء شرعية نظامه من خلال تطوير القطاع الزراعي وتأمين إمدادات الغذاء، كما استطاع تأمين نظام حكمه من خلال التحالف مع القوات البرية، وبالتالي لم يعط للقوات البحرية أو تنمية الموارد البحرية اهتماماً كبيراً.

وفي فترة التحول الديمقراطي الانتقالية (1998 – 2004)، والتي جاءت عقب سقوط حكم سوهارتو، انشغل الرؤساء الثلاثة الذين تولوا الحكم خلال هذه الفترة بالأوضاع السياسية الداخلية المضطربة، ولم تسنح الفرصة لأي من منهم في الانخراط على نحو جدي في تنفيذ خطة تنموية، ناهيك عن وضع استراتيجية بحرية شاملة، بل إن الرئيس السابق سوسيلو بامبانغ يودويونو لم يُظهر أي اهتمام بالمسائل البحرية خلال حكمه الذي امتد على مدار عشر سنوات.

ثانياً: الأركان الخمسة للمحور البحري العالمي

كان جوكوي، مثل سوهارتو، يتبنى رؤية أكثر انفتاحاً لإندونيسيا، ودورها الاستراتيجي في العالم، وفي هذا الإطار أعاد التأكيد على وضع إندونيسيا كدولة أرخبيلية، وهو ما أكد عليه أثناء حملته الانتخابية في مايو 2014، وكذلك عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية في يوليو 2014[2].

وقدم جوكوي تفصيلاً لأبعاد مشروع "المحور البحري العالمي" في كلمة له في قمة دول آسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) في ميانمار في نوفمبر 2014، إذ أشار إلى أنه يتكون من خمسة أركان أساسية هي:

1- إحياء "الثقافة البحرية"

يرى جوكوي ضرورة تغيير نمط الحياة السائد في إندونيسيا، وتكون البداية من خلال زيادة استهلاك الأسماك، وتستند فلسفته هنا إلى أنه إذا كان للبحر تأثير أكبر في حياة الناس اليومية، فإنهم سيصبحون أكثر اهتماماً بالقضايا البحرية ومنها الصيد غير الشرعي وتلوث البحار.

2- إدارة وتطوير الموارد البحرية

تشكل عملية إدارة وتطوير الموارد البحرية القوة الدافعة الرئيسية نحو تحقيق هدف إندونيسيا بأن تصبح في مصاف البلدان المتقدمة بحلول عام 2025، وقد سعى جوكوي من أجل ذلك القيام بالخطوات التالية:

• **إصلاح الهيكل البيروقراطي:** وذلك من خلال إعادة منصب وزير تنسيق الشؤون البحرية، والتي تشرف على أربع وزارات هي: وزارة الشؤون البحرية والمصائد، ووزارة النقل، ووزارة السياحة، ووزارة الطاقة والموارد المعدنية، كما قام بإسناد منصب وزير الشؤون البحرية والمصائد إلى سيدة أعمال إصلاحية، هي "سوسي بودجياستوتي"، والتي أثبتت كفاءتها عندما أطلقت حملة شديدة الصرامة على الصيد الجائر[3]، كما حظرت الصيد ضمن نطاق 4 أميال بحرية من الخط الساحلي[4].

• **إجراء إصلاحات تشريعية:** إذ أقر البرلمان في 2014 "قانون البحار"، وهو الأول في تاريخ إندونيسيا، والذي يمنح جوكوي الأساس القانوني لاستراتيجية المحور البحري العالمي الذي طرحه[5]، إضافة إلى سعي البرلمان لإقرار مزيد من القوانين لتتوافق مع الاستراتيجية البحرية لجوكوي، ويتعلق أحد تلك القوانين المقترحة بإدارة الموارد البحرية في أعالي البحار[6].

• **تعميق التعاون بين الحكومات المركزية:** فنظراً لأن إندونيسيا دولة لامركزية، تلعب أكثر من 500 حكومة محلية دوراً في عملية إدارة وتطوير الموارد البحرية، وقد قام جوكوي بأولى الخطوات للتنسيق بين 102 مسؤول محلي في جزيرة جاوا وجزيرة مالوكو للمشاركة في عملية إدارة الموارد البحرية، وذلك بهدف تحقيق التواصل بين الجزر، ومناهضة الصيد البحري غير المشروع، وحماية الصيادين[7].

3- تطوير البنية التحتية للقطاع البحري

إن هناك جزراً إندونيسية كبرى، مثل مالوكو وشمال مالوكو، لاتزال تعاني من عزلة نسبية، وتخلف اقتصادي، وذلك على عكس الوضع في جزيرتي جاوا وسومطرة، وذلك بسبب افتقارها للبنية التحتية لقطاع النقل[8]، ولذلك فإن الهدف هو تطوير البنية التحتية البحرية لتعزيز الاتصال بين هذه الجزر.

ولذا تخطط إندونيسيا لبناء 24 ميناءً جديداً في السنوات الخمس القادمة، بعضها موانئ بحرية عميقة، كما ستقوم بزيادة السعة الاستيعابية للموانئ الحالية وإقامة مسارات جديدة للسفن، وعلى الرغم من حاجة الحكومة إلى استثمارات ضخمة لتنفيذ هذه الخطة، فإن الصين متحمسة لدعمها، كما ناشد جوكوي اليابان لكي تضخ استثماراتها هي الأخرى، وهو ما تجاوبت معه اليابان[9].

4- تعميق الدبلوماسية البحرية

يتضح من تتبع النشاط الدبلوماسي لجاكرتا مؤخراً أن هناك أولويتين للدبلوماسية البحرية للرئيس جوكوي وهما: ترسيم الحدود البحرية ولعب دور أكثر إيجابية في معالجة النزاع حول بحر الصين الجنوبي.

> على الرغم من أن الرئيس جوكوي أطلق مبادرة نشطة لتسوية النزاعات الحدودية مع جيران إندونيسيا، فإنه لم تحدث بعد ذلك أي مفاوضات مهمة، وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول جديتها.

وحتى الآن، لم تتوصل إندونيسيا إلى تسوية نزاعاتها الحدودية مع الدول المجاورة، سواء تمثلت في النزاع حول ترسيم حدود البحر الإقليمي مع كل من ماليزيا والفلبين وتيمور الشرقية، أو ترسيم المنطقة المتاخمة مع الدول المجاورة، أو حتى ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع الهند وتايلاند وماليزيا وبالاو وفيتنام، كما لايزال هناك خلاف بينها وبين اليابان حول ترسيم الجرف القاري بينهما[10].

وفي فبراير 2015، استأنف الرئيس جوكوي المفاوضات الدبلوماسية مع ماليزيا حول ترسيم حدودهما البحرية في البحر الإقليمي، واتفقت جاكرتا وكوالالمبور على تعيين مبعوثين خاصين "لإجراء محادثات توضيحية"[11]. كما أنه في نفس الشهر، اقترح الرئيس جوكوي تسوية مسألة حدود الجرف القاري مع الفلبين[12]، وإن كان من المحتمل أن تكون تلك معركة صعبة، بالنظر إلى أن البلدين قضيا عقدين من الزمن لكي يتوصلا فقط في مايو 2014 إلى تسوية للنزاع حول حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وعلى الرغم أن الرئيس جوكوي أطلق مبادرة نشطة لتسوية النزاعات الحدودية مع جيران إندونيسيا، فإن لم يعقب ذلك إجراء أي مفاوضات مهمة، وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول جديتها.

وفيما يتعلق بمسألة النزاع في بحر الصين الجنوبي، أعرب جوكوي مرات عديدة عن نيته للعب دور الوسيط ما بين الصين ومنظمة آسيان[13]، وهو مقترح منطقي في

ضوء أن إندونيسيا تعتبر زعيمة غير رسمية لمنظمة آسيان، بالإضافة إلى تبنيها سياسة حيادية في معظم الشؤون الدولية، فضلاً عن عدم مطالبتها بأية جزر متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

ولا شك أن عدم تسوية الخلافات الحدودية البحرية بين هذه الدول، سوف يلقي بتداعيات سلبية على عملية التنمية في دول المنطقة.

5- تحديث قدرات الدفاع البحري

تعد موازنة الدفاع الإندونيسية في أدنى مستوياتها مقارنة بموازنات الدفاع في بلدان منظمة آسيان لعدة عقود، على الرغم من أنها البلد الأكبر في جنوب شرق آسيا، والبلد الأكثر سكاناً، كما أن البحرية الإندونيسية هي الأقل كفاءة بين دول المنطقة بسبب عدم إيلائها الاهتمام الكافي على مدار ثلاثة عقود تحت حكم نظام سوهارتو، ولذلك عندما ضرب تسونامي جزيرة سومطرة في عام 2004، أرسلت الولايات المتحدة وأستراليا حاملات الطائرات وسفن لإنقاذ اللاجئين، في حين كان دور البحرية الإندونيسية هامشياً.

كما أنه في 2014، تم العثور على حطام أربع طائرات من دون طيار سقطت فوق الأراضي الإندونيسية من دون سابق إنذار من أية وكالات أمنية، وهو ما يعني تخلف قطاع الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة الإندونيسي بصورة كبيرة.

في هذا الإطار، أعلن جوكوي عزمه رفع موازنة الدفاع إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، لكنه ربط ذلك بنجاحه في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 7%[13]، وهو ما يكشف عن وجود معارضة كبيرة في البرلمان تقف ضد زيادة ميزانية الدفاع.

ثالثاً: المحور البحري العالمي والشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط سوقاً ذات أهمية متزايدة لإندونيسيا، ففي العام 2013، زار إندونيسيا 190 ألف سائح من هذه المنطقة[14]. كما تبذل إندونيسيا جهوداً حثيثة لجذب مزيد من السائحين من المنطقة، ومن ذلك على سبيل المثال بناء سلسلة فنادق تطبق الشريعة الإسلامية والتخطيط لبرامج سياحية حصرية تتناسب مع احتياجات السياح المسلمين.

كما قامت إندونيسيا في عام 2014، بإقرار القانون رقم 33 الخاص بالمنتجات الحلال، لرفع إنتاج البلاد من المنتجات الغذائية والدوائية الحلال في السنوات القادمة، وتصدير مثل هذه المنتجات إلى الشرق الأوسط، نظراً لأن الأسواق المحتملة، المتاحة أمامها في آسيا، تتمثل في ماليزيا وتيمور الشرقية فقط.

وتهدف إندونيسيا من وراء إقرار هذا القانون إلى تحقيق الأمن الاقتصادي خاصة بعد أن هددت أستراليا مؤخراً بمنع السياح الأستراليين من السفر إلى جاكارتا لأن إدارة الرئيس جوكوي حكمت على شخصين أستراليين بالإعدام بعد إدانتهما بجريمة تهريب المخدرات[15]، وهو ما أجبرها في النهاية على تأجيل تنفيذ حكم الإعدام[16].

ولهذا السبب تشعر جاكرتا بأنها مضطرة إلى توجيه أنظارها إلى ما وراء منطقة جنوب شرق آسيا، وإلى الغرب نحو المحيط الهندي وإلى منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، يمكن القول إن هذا المشروع سوف تكون عائداته التنموية الضخمة، على الاقتصاد الإندونيسي، وإن كانت لاتزال تواجهه عقبات، خاصة أن استغلال الموارد البحرية ترتبط بدرجة كبيرة بتسوية الصراعات البحرية لإندونيسيا مع جيرانها، وهو أمر قد يتطلب وقتاً طويلاً.

1- Warsito, Tulus. "Geostrategi maritim Indonesia dalam perspektif diplomasi."Jalan Kemandirian Bangsa. Jakarta: Kompas Gramedia, 2014. Pp. 149-56.

2- President-elect Jokowi calls for united Indonesia, **Tempo**, 23 July 2014, accessible at: http://goo.gl/gfueBL

3- http://goo.gl/Nd0U2a.

4- http://goo.gl/bbW9O3

5- UU Kelautan: kebangkitan Indonesia menuju negara maritim, **ANTARA**, 30 Sept. 2014, http://goo.gl/Y17ism

6- Pratama, Tusi. "DPD dorong pemerintah kelola laut lepas." Indopos, 13 Feb. 2015, http://goo.gl/ja0h5I

7- Lumanauw, Novy. "Bahas kedaulatan pangan, presiden kumpulkan bupati se-Jawa dan Maluku." **Beritasatu.com**, 13 Feb. 2015, http://goo.gl/i3naCz

8- Shekhar, Vibhanshu, and Joseph Chinyong Liow. Indonesia as a maritime power: Jokowi's vision, strategies, and obstacles ahead, **Brookings**, Nov. 2014, http://goo.gl/sYRjzY

9- Purnamasari, Deti. Jokowi asks for Japan's help on infrastructure projects. **Jakarta Globe**, 12 Aug. 2014. Web. 16 Feb. 2015. http://goo.gl/hCKYKG

10- Djalal, Hasjim. "Indonesia dan Konvensi Hukum Laut PBB 1982."Jalan Kemandirian Bangsa. Jakarta: Kompas Gramedia, 2014, pp. 53-73.

11- Shannon, Sea Spats: Malaysia, Indonesia to Have Special Envoys, **Stasiareport.com**, 7 Feb. 2015, http://goo.gl/Ckl8CI

12- Jean Magdaraog Cordero, Indonesia dan Filipina galakkan kerja sama maritim, **Asia Pacific Defense Forum**, 12 Feb. 2015, http://goo.gl/w1ujL6

13- Prashanth Parameswaran, China and Indonesia Under Jokowi: Show Me The Money, **The Diplomat**, 28 Jan. 2015. Web. 23 Feb. 2015. http://goo.gl/YRLO2f

14- Military spending in South-east Asia: shopping Spree, **The Economist**, 24 May 2012, http://goo.gl/U178jF.

15- Indonesia's Drive to Draw Islamic Tourists, **The National**, 22 Feb. 2015, <http://goo.gl/2vCvAX>.

16- Australia ancam boikot pariwisata, Jokowi cuek?, **Tempo**, 14 Feb. 2015, http://goo.gl/iGs0pi

17- Olivia Rondonuwu, "Indonesia Delays Execution of Two Australians, **Yahoo**, 20 Feb. 2015, http://goo.gl/3ZBZ2k